61

حركة البناء الوطني
NATION BUILDING MOVEMENT
Syrian Nation Builders

الأربعاء السوري 2022/8/3

SYRIAN WEDNESDAY
الأربعاء السوري
مساحة للرأي والتنوع

المجالس المحلية: قراءة في تجارب الماضي

الجلسة الواحدة والستون

المجالس المحلية: قراءة في التجارب الماضية

جاء صدور قانون الإدارة المحلية في سوريا رقم 107 لعام 2011 ضمن مشروع وتوجه معين بدأت ترتسم ملامحه منذ عام 2005، حيث جرت الانتخابات الأولى بعد صدور المرسوم عام 2011، وشكلت فرصة من أجل السير بهذا المشروع، إلا أنه ظروفاً وتحديات وعقبات حالت دون ذلك، وتم التمديد لعمل هذه المجالس المحلية نتيجة ظروف الحرب، وجرت الانتخابات الثانية للإدارة المحلية في عام 2018، بعد الهدوء النسبي للمعارك الكبرى وكنوع من التأكيد على استمرارية عمل مؤسسات الدولة، فيما صدر منذ أيام مرسوم الدعوة لانتخابات الإدارة المحلية وتحديد 18 أيلول موعداً لاجرائها، الأمر الذي يقتضي إجراء مراجعة لعمل المجالس المحلية، والتحديات التي واجهت عملها خلال الفترة السابقة، والفرص الموجودة التي يمكن استثمارها سواء في القانون أو في الموارد المتاحة، وقراءة دورها في المرحلة المقبلة.

لمناقشة هذه الأفكار عقدت حركة البناء الوطني الجلسة رقم واحد وستون من برنامج الأربعاء السوري يوم الأربعاء الموافق لـ 3/ 8/ 2022 الساعة السادسة مساء بعنوان:

المجالس المحلية: قراءة في التجارب الماضية

وذلك بمشاركة مجموعة من الخبراء والناشطين وأعضاء مجالس محلية مختلفة، في مكتب الحركة بدمشق فيزيائياً وعبر منصة (Google Meet) وهم كل من السيدات والسادة:

	الاسم	المحافظة	نمط المشاركة
1	أنس جودة	رئيس حركة البناء الوطني	فيزيائي
2	أحمد منير محمد	محافظ سابق	فيزيائي
	أنس منصور		فيزيائي
3	باسم نعمان	باحث مساعد في حركة البناء الوطني	فيزيائي
4	بسام قرصيفي	مدير المجالس المحلية سابقا	فيزيائي
5	بشار مبارك	خبير في الإدارة المحلية	فيزيائي

6	رغد طرابيشي		أون لاين
7	سامر ضاحي	رئيس قسم الأبحاث في حركة البناء الوطني – مدير برنامج "الأربعاء السوري"	فيزيائي
8	سلفارت سلوم	مهندسة مدنية	أون لاين
9	غدير غانم		فيزيائي
10	فراس البعيني	عضو مكتب تنفيذي ونائب رئيس مجلس مدينة شهبا سابقاً	أون لاين
11	د. محمد طومان	عضو مجلس محافظة طرطوس سابقاً	أون لاين
13	مريانا العلي		أون لاين
14	نشأت	عضو مجلس محافظة دير الزور	أون لاين
	نورهان الرشيد	عضو مجلس محافظة حلب	أون لاين
	نيللي مرجانة	جمعية رؤى وطن	مرجانة

تركز الحديث حول المحاور التالية:

المحور الأول– التحديات المختلفة التي واجهت عمل المجالس:

- تحديات من حيث ممارسة الصلاحيات:.

لم تمارس المجالس المحلية خلال الفترات السابقة دورها واختصاصاتها كما رسمها القانون 107، ويمكن إرجاع ذلك لأسباب ذاتية تتعلق بضعف موارد المحليات، وعطالة محلية تتمحور حول عدم امتلاك بعض المحليات زمام المبادرة والتوجه لممارسة الصلاحيات، والتخوف والشخصنة في العمل المحلي، في مقابل عطالة مركزية تتمثل بنظرة بعض الجهات المركزية إلى اللامركزية كحالة شكلية واستكمال لصورة واقع فقط.

يقوم القانون 107 في جوهره على تمليك المحليات قرارها وممارسة الصلاحيات وفق القانون، وتم نقل بعض الصلاحيات من المركز إلى مستوى المحليات" التربية، الزراعة، الصحة"، إلا أن بعض المشاكل ظهرت أثناء توزيع الصلاحيات ونقلها بسبب إشكالات

بالداتا، فانتقلت الاشكالات التي كانت في المركز إلى المحليات، كما أن إحداث وزارة تخص تنمية منطقة وعدم وضوح اختصاصاتها وصلاحياتها وعلاقتها بوزارة الادارة المحلية يلقي بضبابية على مشهد الإدارة المحلية بشكل عام وعدم وجود مثل تلك الوزارات في مناطق أخرى

بالاضافة لتلك التحديات هناك موضوع يتعلق بالتضارب على مستوى المحليات، مع وجود محافظ يعين ويعزل بمرسوم وهو رئيس المكتب التنفيذي ، و رئيس مجلس منتخب، ونائب رئيس المجلس هو أيضاً بنفس الوقت نائب رئيس المكتب التنفيذي، الأمر الذي يجعل من نائب رئيس المجلس بموقع صلاحية أعلى من رئيس المجلس كونه نائب رئيس المكتب التنفيذي في المحافظة ، وبالتالي سيصبح الصراع في الانتخابات على نائب رئيس المجلس، فهو يؤدي دوراً كبيراً، فنظراً للمهام الكبيرة للمحافظ سيترك بعض الأمور لنائب رئيس المكتب التنفيذي.

- تحديات على مستوى العملية الانتخابية: أثر ضعف الفاعلية السياسية والحياة السياسية على وضع انتخابات الإدارة المحلية، فقبل كل انتخابات تقوم الجبهة الوطنية التي يقودها حزب البعث بإعداد قوائم انتخابية، وتكون هذه القوائم شبه مضمونة النجاح، الأمر الذي يؤدي لوجود مرشحين من توجه ولون واحد، وحتى لو حدث تنافس بين أحزاب الجبهة على تشكيل القوائم، فإنه لا يعبر عن تفاعل سياسي بقدر ما يمثل صراع على المصالح، مما يجعل التنافس محصوراً على المقاعد المستقلة، ويؤثر على فرصة النجاح و التنافسية مع المرشحين الأخرين، مما أدى لعزوف البعض عن الترشح نتيجة الاعتقاد بوجود قوائم ناجحة مسبقاً ، وعدم شفافية معايير اختيار المرشحين فيها وكفائتهم، وبالتالي وصول مرشحين ضعيفي التمثيل والأداء، حتى الأحزاب الجديدة لم تستطع طرح نفسها كمعارضة حقيقية فاعلة في انتخابات الإدارة المحلية وفق برامج خدمية للمحليات.

كما لم تنجح الجهات الوصائية في انتخابات الإدارة المحلية في حث الناس على المشاركة، خاصة المغتربين منهم، على الرغم أن قانون الانتخابات الجديد جعل العملية الانتخابية بيد القضاء، بالاضافة لوجود مثالب تتعلق بتطبيق القانون، كتأخر انعقاد الهيئة القضائية للانتخابات لما بعد صدور مرسوم الدعوة للانتخابات، على الرغم من وجود مهمة سابقة لها وهي تحرير السجل العام للناخبين، كما يمكن الحديث عن حل بعض المجالس المحلية المنتخبة ضمن هذا الإطار أيضاً.

- التحديات المتعلقة بمرحلة الإغاثة: أثرت ظروف الحرب والحصار على عمل المجالس المحلية، لناحية التمويل سواء من جهة المنظمات أم من جهة الحكومة بالاضافة، مع وجود احتياج كبير نتيجة واقع الحرب والدمار الذي لحق بالمحليات على امتداد الجغرافيا السورية.
- على مستوى الخطط والبرامج التنموية : إن وجود خطط وطنية على مستوى البلاد، تأخذ بالاعتبار القوانين والسياسات العامة يفضي بطبيعة الحال إلى تنسيق كافة الجهات، وضمان التنفيذ والوصول إلى الغاية المرجوة، فمن المفروض وفق القانون الجديد للإدارة المحلية أن يعقد المجلس الأعلى للإدارة المحلية مرتين في العام على الأقل، ويقر الخطة الوطنية للامركزية والتي يتم بموجبها نقل اختصاصات من السلطة المركزية إلى السلطة المحلية، إلا أن هذا المجلس ومنذ صدور القانون حتى الأن لم يجتمع إلا أربع مرات، مما أدى لحدوث فجوة في نقل الصلاحيات وعرقلة في تنفيذ خطة اللامركزية، كما أن الخطة الوطنية للإصلاح الاداري وخطة 2030 لم يلحظا وجود اللامركزية الإدارية، الأمر الذي يعطي مؤشر على غياب اللامركزية الإدارية في السياسات العامة وخطط التنمية الوطنية وعدم وجود تكامل في المسارات بالخطط العامة، فمازالت الحكومة تتصرف بمنطق أبوي تجاه الأطراف وهي غير قادرة على تلبية الاحتياجات المتزايدة، وفي المقابل لا تستطيع المحليات النهوض بالواقع وتطوير محليات وفق هذا المنطق، وهنا يبرز موضوع التخطيط الاقليمي ، كصلة وصل بين المشاريع المحلية الصغيرة وبين التخطيط المركزي أو الخطة الوطنية للبلد، فالإطار الوطني للتخطيط الاقليمي هو الذي يربط هذه القضية، بحيث لا تكون المشاريع المحلية بعيدة عن الخطة، وبنفس الوقت لا تكون الخطة المركزية بعيدة عن المحليات.
- على مستوى العلاقة بالمجتمعات المحلية: لم تستطع المجالس المحلية تطوير العلاقة مع المجتمعات المحلية، نتيجة فقدان الديناميكية المجتمعية، فعزوف البعض عن المشاركة في الانتخابات أدى لإقصاء نفسه وبالتالي ظهور الانتخابات بمظهر اللون الواحد، وفقدان فرصة المشاركة والتأثير، والقدرة على إنتاج قادة مجتمعيين يتصدون للمشهد وإنتاج إدارات تمثل هذه المحليات، وهذا يتعلق بوجود ظروف يتمثل بعدم وجود ثقافة مجتمعية، وطبيعة إدراك الناس للإدارة المحلية والأدوار والسياقات، و عدم إدارك الفرص التي يمكن أن تتوافر لتلك المحليات في حال تصدت لمثل هذا الاستحقاق.

المحور الثاني: تجارب النجاح لبعض المجالس المحلية والفرص الضائعة:

تتطلب الظروف الصعبة التي مرت بها البلاد وجود أشخاص على مستوى المحليات يستطيعون التعامل مع القوانين وترجمة الصلاحيات الممنوحة لهم وفق تلك القوانين وإمكانية تعميمها على باقي المحليات، بحيث يمكن الاستفادة من الميزات والموارد التي يمكن أن تتمتع بها المحليات، خاصة مع وجود تجارب لمبادرات محلية لم تنتظر مبادرة المركز، بل انطلقت من مستوى المحليات وطورت عملها كمشروع جر مياه عين الفيجة في دمشق وبعض المشاريع الخدمية في حلب.

- يمكن الإشارة لبعض النجاحات التي حققتها المحليات ضمن هذا الإطار:

✓ على الرغم من الدمار الهائل الذي تعرضت له محافظة دير الزور، إلا أنها استطاعت إعادة العمل ببعض المرافق رغم الظروف الصعبة، كسينما فؤاد والمحكمة.

✓ دراسة الواجهة الشرقية لكورنيش محافظة طرطوس، وكذلك وضع المخالفات.

✓ السماح لمنطقة وادي النضارى ببناء طابق إضافي لاستيعاب الازدياد السكاني، والموافقة على نقل معمل الحليب إلى الحواش، والموافقة على بناء المدرسة في منطقة الانشاءات في مدينة حمص دون انتظار الموافقات أو التوجيهات المركزية

✓ إنتاج غرسات حراجية وزرعها في البادية، وابرام عقود لتشغيل طلاب المدينة الجامعية المنقطعين عن أهلهم نتيجة الحرب وتأمين مصروفهم.

✓ تجارب ناجحة على مستوى الشراكة مع المحليات كما في دير عطية و حمص وحماه.

كما يمكن الحديث هنا عن بعض الفرص التي لم تستطع المجالس المحلية استثمارها، خاصة أثناء فترة نزوح أصحاب المهن من المناطق التي شهدت عمليات عسكرية، وعدم وجود خطط لاستقبال النازحين ومهنهم، والاستفادة من الخبرات التي يمتلكونها لتطوير مناطق الاستقبال أو استثمار القدرات والموارد المحلية.

- توظيف الموارد المحلية: دون انتظار الاعتمادات المخصصة من قبل الحكومة المركزية، حيث استطاعت بعض المجالس كما في حلب الاستفادة من مواردها المحلية، للعودة للحياة واعادة الاعمار، عن طريق عمل شعبي و مبادرات المجتمع المحلي أو مبادرات لتجار ومغتربين لإعادة إعمار المحلات والأنشطة الاقتصادية وعودة الخدمات، على الرغم من الامكانات الضعيفة والصعوبات الكبيرة تواجه حلب.

- الانتقال إلى العمل التنموي المحلي: يعتبر هذا الجانب من صلب أعمال الإدارة المحلية المرجوة، وهذا يتوقف على فاعلية أعضاء المجالس وقربهم من مشاكل واحتياجات محلياتهم، وهنا يبرز الحديث عن موضوع دعم المشاريع المتوسطة والصغيرة

والمتناهية الصغر، والاستفادة من الفرص واستغلالها، حيث توجد مساحات يمكن أن تقوم بها المجالس المحلية لدعم هذا القطاع سواء من خلال تسهيلات التراخيص والاعفاءات المالية، وفتح المباني التابعة للمجالس المحلية لتكون حواضن أعمال ومساحات عمل لرواد الأعمال والراغبين بتأسيس المشاريع من الشباب خاصة، وأن تأخذ المحليات دوراً استشارياً لرصد ومسح المشاريع الاستثمارية التي يمكن أن تتوجه للشباب والراغبين بالعمل والاستثمار على الصعيد المحلي.

المحور الثالث: النهوض بالمجالس المحلية المقبلة:

الرؤية :

لم تكن الإدارة المحلية تاريخياً مساحة مستقطبة للكفاءات سواء إدارياً أم على مستوى الانتخابات، الأمر الذي يطرح فرضية وجود مشروع تسير وفقه الإدارة المحلية للوصول إلى وحدات إدارية قادرة على التخطيط والتنفيذ ووضع الخطط التنموية الخاصة بالمحليات، حيث يرى البعض ضياع فرصة وجود مثل هذا المشروع في الانتخابات الأولى التي تمت وفق القانون الجديد عام 2011، وتكرر هذا الأمر بخسارة المشهد الانتخابي في انتخابات عام 2018 والتي خرجت بمجالس قريبة من السلطات المركزية، مما أضاع فرصة التمويل حيث رأت فيها بعض المنظمات أنها انتخابات أفرزت مجالس أبعد ما تكون عن المحليات.

في المقابل هناك من يرى أن عدم وجود مشروع يعطي فرصة وهوامش للمحليات، وبالتالي يمكن الحديث هنا عن تمليك المحليات للقرار وتعزيز المشاركة المجتمعية كعناوين للمرحلة المقبلة بما يضمن تفكيك حالة العطالة واحتكار القرار، كما يمكن للمجالس المحلية أن يكون لها دور في التحضير لمتطلبات مرحلة التعافي من خلال نقل الملكية للمحليات، كما يمكن أن تكون المحليات هي مدخل أساسي لمصالحة وطنية حقيقية تستطيع معالجة أثار الحرب.

يمكن أن يشكل تراجع الدعم وضعف الموارد المالية فرصة أمام المحليات للبحث عن التمويلات بعيداً عن الدعم، وهذا يتطلب منها قراءة مواردها بشكل أوسع، خاصة أن القانون المالي للوحدات الإدارية يساعدها في هذا المجال، كما يبرز أيضاً ضرورة تقييم تجارب الانتخابات السابقة التي حصلت عامي 2011 و2018، وعمل المجالس المحلية ودراسة الأخطاء التي وقعت، وكسر حالة الخوف الموجودة لدى بعض المحليات والمبادرة إلى ممارسة الصلاحيات واتخاذ القرار، من قبل المحليات نفسها على مختلف مستوياتها، وبالتالي عدم تحميل أعضاء المكتب التنفيذي كل المسؤولية، ، فالإدارة المحلية ليست فقط مدينة ومحافظة، فهناك

لجان أحياء ومخاتير ولجان محلية ولها دور هام، فيجب البحث عن توزيع الأدوار، و مساحات المشاركة المجتمعية الأخرى سواء مع الأحزاب أو المنظمات أو الأفراد.

الأدوار:

يمكن الحديث عن عدة أطراف يمكن أن تساهم تطوير عمل المجالس المحلية:

- دور القطاع الخاص ومسؤوليته المجتمعية ضمن الوحدات المحلية،سواء وفق منطق تشاركي أو مسؤولية مجتمعية، وهذا يتطلب توسيع مساحة المشاركة والأنشطة.
- يمكن للمجالس المحلية أن تكون قادرة في حال قرأت مواردها بالشكل الصحيح وانتهاج سياسات وطنية صحيحة استكمال احتياجاتها من المغتربين عن طريق جذبهم ومشاركتهم بالقرار أولاًومن ثم إعادة إعمار مناطقهم.
- وجود أحزاب سياسية تتفاعل وتتعاطى بجدية مع اللامركزية، بحيث تتعامل مع انتخابات الادارة المحلية على أنها عملية سياسية، تقوم بطرح سياسات وبرامج وفق قوائم، وتأخذ دورها كمنافس لأحزاب تسيطر على المجالس المحلية.
- دور المرأة بالمجالس المحلية، وتغيير الصورة النمطية للمرأة كربة المنزل ، وتوعية المجتمع المحلي لدعم ترشح المرأة سواء في قوائم الجبهة أم بشكل مستقل، خاصة مع وجود تجارب لنساء فاعلات أثبتن وجودهن في معالجة مشكلات المحليات.
- التركيز على دور وسائل التواصل الاجتماعي في تعزيز ثقافة المشاركة المجتمعية بالإدارة المحلية، كون تلك الوسائل مرافقة للناس بكل الأوقات وتوعية الناس لأهمية المشاركة في الانتخابات المحلية وإمكانية زيادة فرصة حل مشاكلهم في حال إيصال ناخبين يمثلونهم.
- أن يكون لمجالس المدن خطة لتطوير المدن بعد الحرب، وفق نظرة جديدة يراعى فيها مستوى التطور الحاصل بما يتجاوز المشاكل المتعلقة بالروتين والبيروقراطية.
- الاستفادة من وجودة خبرات أكاديمية تتمثل بخريجي المعهد الوطني للادراة العامة، من خلال المهارات التي اكتسبوها والقدرة على التخطيط والتنفيذ.
- التأكيد على دور المجتمع المدني السوري في الانتخابات المحلية، سواء بالتمكين أم بطرح المبادرات أم بالتوعية، ومراقبة الانتخابات و أداء المجالس المحلية .

العلاقة مع المجتمعات المحلية:

العمل على تمكين المجتمع المحلي وأخذه زمام المبادرة وتجاوز حالة العطالة، فالعطالة ليست فقط بالانتخاب ومساحة الانتخاب ، بل التفاعل مع اتخاذ القرار سواء بالمجالس أو خارجها، وشرح وتعزيز ثقافة مجتمعية عن اللامركزية، و وجود رقابة مجتمعية على عمل المجالس المحلية، فعندما يشعر المواطن بملكية قراره المحلي وإدارته للمشروع و مضمون وجدوى الاستفادة من اللامركزية يدعمها أكثر، وهذا يتطلب العمل على تعزيز الثقة مع المواطن والتغلب على مثلث الفقر والغذاء والجهل.

SYRIAN WEDNESDAY
الأربعاء السوري
مساحة للرأي والتنوّع

حركة البناء الوطني
NATION BUILDING MOVEMENT
Syrian Nation Builders

Nearby Bader Mosque
Al-Jahezz,Damascus,Syria
Tel: +963113330665
Mob: +963968555373
www.nbmsyria.org